جامعة غليزان

كـــليـــة الـــحقـوق

ملخص محاضرات في علم الإجرام

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية

2023/2022

مقدمة

بسم الله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى، سيدنا وحبيبنا وعظيمنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الملتقى، أما بعد:

علم الإجرام يعتبر من العلوم المساهمة في تحديد سياسة الدولة الجنائية، فالهدف من البحث في هذا العلم هو الهدف المشترك بين كافة العلوم الجنائية وهو مكافحة الظاهرة الإجرامية، فالقانون الجنائي بمختلف فروعه يحرص دائما على حماية المصالح الأساسية العامة والخاصة، وذلك بتجريم كل فعل يتضمن المساس بها وتحديد العقوبة أو التدبير الذي يوقع على مرتكب ذلك الفعل.

من جهة أخرى، فإن القاضي يستعين بقانون الإجراءات الجزائية والذي بمقتضاه يتمكن من النطق بالجزاء المناسب و المحقق للأهداف القانونية المتمثلة في تحقيق استقرار المراكز القانونية، وتحقيق العدالة في المجتمع.

فالقانون الجنائي يكافح الظاهرة الإجرامية عن طريق تحديد الجرائم والعقوبات، ولما كانت المهمة الرئيسية للنظام العقابي هي مكافحة الظاهرة الإجرامية، و هو أمر لا يتحقق إلا بمعرفة دوافعها، فعلم الإجرام يكافح الجريمة عن طريق البحث عن الأسباب الدافعة لارتكابها بغية تسليط الجزاء بالتناسب مع حالة المجرم، وهو ما يطلق عليه "بتفريد العقوبة"، ومنه يتبين الدور الهام الذي يقوم به علم الإجرام في ضمان التوافق بين نصوص القانون والواقع المعاش.

يهدف مقياس علم الإجرام إلى إطلاع الطالب على النظريات العلمية التي فسرت الظاهرة الإجرامية مرورا بالسبل القانونية المتبعة في البحث في هذه الظاهرة لتصل إلى تحديد أفضل الاتجاهات في معرفة دوافع و أسباب الجريمة .

المحاضرة الأولى

مـــــدخـــل لعـلـــم الإجـــرام

أثار مصطلح علم الإجرام الكثير من الجدليات والتساؤلات تلخص في مجموعها حول تعريف علم الإجرام وأهميته، إلى جانب طبيعته، وكذلك علاقة علم الإجرام بغيره من العلوم الجنائية الأخرى.

أولا: تعريف علم الإجرام

انقسم الباحثون في تعريف علم الإجرام بين اتجاهين، الاتجاه الضيق والاتجاه الموسع، فبالنسبة للاتجاه الأول يميل رواده إلى التضييق من نطاق تعريف علم الإجرام، فيقتصر الأخير بنظرهم على دراسة الجريمة فقط من حيث أسبابها، مع استبعاد قانون العقوبات في مجال علم الإجرام، فبحسب نظرتهم هما علمان مختلفان رغم صلتها الوثيقة به، لذلك فمعظم تعريفاتهم ترتكز على الدراسة العلمية للظاهرة الإجرامية، أو بعبارة أخرى علم دراسة أسباب الجريمة.

عرف الأستاذ إسحاق منصور علم الإجرام كذلك بأنه" العلم الذي يدرس الجريمة كظاهرة اجتماعية احتمالية في حياة الفرد وحتمية في حياة المجتمع ويتقصى أسبابها الفردية والاجتماعية للتوصل إلى القضاء عليها والحد منها "

أما بالنسبة للاتجاه الموسع في تعريف علم الإجرام، فإن أنصاره يتجاوزون فكرة ارتكاز علم الإجرام على الدراسة العلمية للأسباب فقط لتتعداها إلى دمج هذا العلم مع علم العقاب، علم النفس، وعلم الاجتماع القانوني، باعتبار أن الجريمة تشكل الجانب الاجتماعي لقانون العقوبات. ومن رواد هذا الاتجاه، نجد عالم الاجتماع الأمريكي "سذرلاند" الذي ينطلق من فكرة أن علم الإجرام هو العلم الذي يدرس الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية.

وبين تعريف ضيق، وتعريف واسع لعلم الإجرام، فقد استقر الفقه على تعريف علم الإجرام بأنه" ذلك الفرع من العلوم الجنائية الذي يدرس الجريمة كظاهرة فردية واجتماعية دراسة علمية لمعرفة العوامل المؤدية إليها بغية مكافحتها والحد من تأثيرها".

ونستخلص من هذا التعريف النتائج التالية:

1- موضوع علم الإجرام هو السلوك الإنساني المتمثل في الجريمة سواء كان إيجابي أو سلبي، تمس بمصلحة اجتماعية محمية قانونا، فينتج عن هذا المساس بالمصلحة جزاء.

2- دراسة أسباب الجريمة هو السبيل إلى تفسيرها وتحليلها كما وكيفا في مختلف الأزمنة والمجتمعات.

3- موضوع علم الإجرام يجب أن يلم بالجانب الفردي مع الجانب الاجتماعي، وذلك باعتبار السلوك الإجرامي جزء من نصيب المجتمع ككل من الإجرام.

4- لا يدخل في موضوع علم الإجرام وسائل مكافحة الإجرام وتقويم المجرمين، وذلك لأن علوم أخرى تهتم بهذا الجانب.

ثانيا: أهمية علم الإجرام

يمكن تنظيم وتلخيص أهمية علم الإجرام من خلال ثلاثة جوانب أساسية، وتتمثل في:

1- من الجانب التشريعي

يبدو تأثير علم الإجرام واضحا في النصوص الجنائية عندما تحدد العقوبات المناسبة لكل صنف معين من المجرمين بما يناسب ظروفهم الشخصية.

2- من الجانب القضائي

يأخذ القاضي بعين الاعتبار عند تقديره للعقوبة المناسبة ظروف كل جريمة ودوافعها، مما يساعد في مكافحة الجريمة من خلال تقدير القاضي العقوبة الملائمة بين الحد الأدنى والأقصى.

3- من الجانب التنفيذي

في ضوء الظروف التي ارتكب المجرم فعله تحت تأثيرها تتحدد طريقة تنفيذ العقاب، ولا يتم ذلك إلا بتصنيف المجرمين من حيث السن، الجنس والخطورة الإجرامية، ومنه يتم اختيار نوع المعاملة داخل المؤسسة العقابية.

المحاضرة الثانية

علاقة علم الإجرام بغيره من العلوم الجنائية الأخرى

أولا: علاقة علم الإجرام بقانون العقوبات

يرسم قانون العقوبات الإطار العام للجريمة، مثل أسس تصنيفها، العقوبات، التدابير التي توقع على مرتكبيها، الاستثناءات التي ترد عليها، ومجال تطبيقها ونطاقها، في حين يتناول علم الإجرام الجريمة من خلال الإحصائيات التي يستخلص من خلالها قواعد عامة تحكم هذا السلوك الإجرامي.

ثانيا: علاقة علم الإجرام بقانون الإجراءات الجزائية

يتناول قانون الإجراءات الجزائية مجموعة الإجراءات القانونية المتخذة من طرف الجهات القضائية من لحظة وقوع الجريمة إلى صدور الحكم النهائي، وتبدو العلاقة بين علم الإجرام وقانون الإجراءات الجزائية من خلال ما يسمى "بتفريد العقوبة.

ثالثا: علاقة علم الإجرام بعلم العقاب

تعتبر العقوبة أثر يرتبه القانون على الجريمة، وهدفها الأساس هو مكافحة الظاهرة الإجرامية، ولا شك أن تحقيق ذلك يتوقف على معرفة الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة حتى تكون العقوبات والتدابير المرصودة لها أكثر فعالية، ومن هنا فالدراسة الجدية لعلم العقاب تتطلب إلماما بنظريات علم الإجرام .

رابعا: علاقة علم الإجرام بالسياسة الجنائية

نقطة الاشتراك والتعاون بينهما هي أن دراسات علم الإجرام تساعد السياسة الجنائية في رسم وضبط الإطار العام لسياسة التجريم والعقاب في المجتمع.

المحاضرة الثالثة

موضوع البحث في علم الإجرام ومناهجه

أولا: مـــوضـــوع عـلـــم الإجـــرام

بالرجوع للتعريفات السابقة والمختلفة لعلم الإجرام يتبين أن هذا العلم ينصب حول ثلاثة عناصر أساسية ألا وهي: الجريمة، المجرم، والعوامل الإجرامية.

1- الجريمة

للجريمة مفاهيم متعددة ومتنوعة، ويرجع ذلك إلى الطابع التركيبي لعلم الإجرام، فيمكن أن يغلب الطابع الاجتماعي على مفهوم الجريمة في علم الإجرام، كما يمكن أن يغلب الطابع النفسي أو القانوني أو حتى الطابع السياسي بحسب كل خطة جنائية سائدة في مجتمع.

أ- المفهوم القانوني

الجريمة هي كل سلوك أنساني فعلا كان أو امتناعا، يتضمن خرقا لقيم ومصالح اجتماعية يقدر المشرع جدارتها بالحماية الجنائية فيقرر له جزاءا جنائيا.

وعليه فالجريمة هي محل فعل أو امتناع يقع بالمخالفة لأحكام قانون العقوبات أو القوانين المكملة له، فلا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون أو بنص، وبالتالي فإن التعريف القانوني يستثني الأفعال ذات الخطورة الاجتماعية التي لا تتوافر بالنسبة لها الشروط الموضوعية والشكلية اللازمة لاعتبارها جرائم من وجهة نظر قانون العقوبات.

ب- المفهوم الاجتماعي

الجريمة هي سلوك مضاد للمجتمع، ولا يشترط أن يكون هذا السلوك مجرم بموجب نصوص قانون العقوبات، ومن مؤيدي هذا الاتجاه عالم الإجرام "جارفالو" الذي انطلق من فكرة المدلول الاجتماعي للجريمة وطورها ليصل إلى فكرة "الجريمة الطبيعية"، والتي تعني كل انتهاك لمشاعر الشفقة والرحمة

والأمانة السائدة في المجتمع، وتتميز الجرائم الطبيعية بالعمومية والثبات حيث أن مضمونها لا يتغير بتغير الزمان والمكان، ومن أمثلة الجريمة الطبيعية جرائم القتل، السرقة، خيانة الأمانة وغيرها.

وفي مقابل الجريمة الطبيعية نجد الجريمة المصطنعة وهي التي تقع اعتداءا على مصالح اجتماعية متغيرة بتغير الزمان والمكان، ويستعين بها المشرع من أجل حماية مصالح جماعية محددة مثل الجرائم الاقتصادية.

2- المجرم

من وجهة نظر القانون فالمجرم هو كل شخص يرتكب جريمة بمفهومها القانوني، وبالتالي لا تطلق هذه الصفة على الشخص إلا إذا صدر حكم قضائي يقضي بإدانته وصيرورة هذا الحكم نهائيا غير قابل للطعن فيه، أما في مرحلة التحقيق وطوال فترة المحاكمة فلا يعتبر الشخص مجرما، بل هو متهم.

أما من وجهة النظر الاجتماعية فيمكن تلخيص المدلول الاجتماعي أو الموسع لمفهوم المجرم أنه" كل شخص ارتكب فعلا مجرما سواء أدانه القضاء بحكم نهائي أم لم يدنه بعد، وسواء قبض عليه، أو عجزت السلطات عن الوصول إليه، وسواء عرفت حقيقة أمره أو ظل سره مجهولا ".

وانطلاقا من هذا التعريف نعرج إلى نوعية المجرمين الذين تشملهم الدراسات الإجرامية، والتي تقسم المجرمين إلى : مجرم عادي، مجرم مجنون و مجرم شاذ.

فالمجرم العادي مدرك ومميز وبالتالي يتمتع بالأهلية الجنائية وهو مجرم سوي، أما المجرم المجنون فهو مجرم مصاب بمرض عقلي وبالتالي عديم الأهلية، وأخيرا المجرم الشاذ وهو شخص مصاب بخلل نفسي أو عقلي لا يعدم لديه الإدراك والتمييز بشكل كلي، وبالتالي فهو يتمتع بأهلية جنائية ناقصة تعرضه للمسؤولية بحسب حالة إدراكه وتمييزه، النوعين الأخيرين هما من المجرمين غير الأسوياء.

ثانيا: أساليب البحث المعتمدة في علم الإجرام

تتوزع مناهج البحث في علم الإجرام بين نوعين: الأولى يطلق عليها الأساليب الفردية، أما الثانية فتعرف بالأساليب الجماعية.

1- الأساليب الفردية

تتمركز الأساليب الفردية حول الأسباب التي دفعت مجرما بالذات إلى ارتكاب جريمة معينة، وتشمل دراسة الجانب العضوي للمجرم والجانب الوظيفي، وكذا الجانب النفسي وأخيرا تاريخ حياة المجرم، وعن الأدوات المستخدمة في هذا الأسلوب المعتمد في الدراسات الإكلينيكية في علم الإجرام، فإنها تبدأ بالملاحظة، ليعقبها فحص متعدد الأبعاد (طبي، بيولوجي، نفسي، عصبي....)، لينتهي كل ذلك بتقرير شامل يقيم حالة المجرم المعني بالأمر ووضعه الصحي والنفسي و الاجتماعي.

2- الأساليب الجماعية: وتشمل

أ- الأسلوب الإحصائي

يهدف الإحصاء في علم الإجرام إلى جمع المعلومات والبيانات والوقائع المتعلقة بالظاهرة الإجرامية وترجمتها إلى أرقام، ويعتمد في الإحصاء الجنائي على طريقتين:

أ/1- الإحصاء المكاني: وتعنى بدراسة الجريمة في أمكنة معينة (دول أو أقاليم....) وعقد مقارنة بينها لتحديد أسباب الجريمة فيها.

أ/2- الإحصاء الزماني: ويتم من خلاله دراسة الجريمة في مكان واحد، في فترات زمنية متعددة، والمقارنة بينها للوقوف على مدى تأثير تغير الظروف الزمنية في الظاهرة الإجرامية.

ب- أسلوب البحث الاجتماعي أو المسح الاجتماعي

ويراد به تجميع الحقائق عن الظروف الاجتماعية في بيئة ما، أو عن ظاهرة معينة في مجتمع ما، وذلك من خلال بيان خصائصهما ثم تعميم ما يمكن بلوغه من نتائج على أفراد المجتمع عامة أو على فئة منه، ويعتمد في ذلك أسلوبين:

ب/1- الأسلوب الأول: يقوم على الاستجواب، ويتم من خلال وضع مجموعة من الأسئلة حول ظروف حياة المجرم ومعيشته، فتوزع هذه القائمة من الأسئلة على مجموعة من المجرمين في منطقة واحدة تتميز بأسلوب إجرامي معين، ومن خلال الأجوبة المختلفة يمكن الربط بين مختلف أنواع الجرائم وبين الظروف المشتركة السائدة في تلك المنطقة.

ب/2- الأسلوب الثاني: يطلق عليه المسح البيئي أو المنهج الايكولوجي، من خلال هذا الأسلوب يقوم الباحث بتقسيم المكان الذي يجري بحثه فيه إلى عدة مناطق تختلف في ظروفها الاقتصادية والثقافية والعقدية وغيرها، ثم يحاول بيان مدى تأثير وجود مختلف هذه العوامل أو تخلفها في الظاهرة الإجرامية.

ب/3- الأسلوب الثالث: أسلوب المقارنة، يقوم هذا الأسلوب بالربط بين النماذج المدروسة، والتي من خلال مقارنتها ببعضها البعض تستخلص القواعد العامة في علم الإجرام.

ج- الأسلوب التكاملي

يمتاز هذا الأسلوب بأخذه بعين الاعتبار العوامل المتعددة للسلوك الإجرامي، بما في ذلك العوامل المقنعة و المقبولة التي اعتمدتها المدارس السابقة (البيولوجية والاجتماعية والنفسية).

المحاضرة الرابعة

تـفسـير الظـاهـرة الإجـرامـيـة

أولا: نظريات تفسير الظاهرة الإجرامية

لقد ثار الجدل حول تفسير الظاهرة الإجرامية، ويمكن تلخيص هذا الجدل في ثلاثة نظريات أساسية:

النظرية الفردية: ترجع أسباب الجريمة إلى المجرم نفسه، مثل الخلل النفسي أو العقلي، دون الاهتمام بتأثير العوامل الاجتماعية المحيطة به.

النظرية الاجتماعية: ترجع أسباب الجريمة إلى المحيط الاجتماعي للمجرم وغيره من عوامل الوسط الخارجي، دون الرجوع إلى العوامل الشخصية أو الفردية.

النظرية التكاملية: تأخذ بالعوامل الفردية والعوامل الاجتماعية والبيئية مستندا على الجمع بينهما .

1- النـــــظريـــــة الـفـــرديـــة

يربط أنصار النظرية الفردية بين الظاهرة الإجرامية وبين الخلل الموجود لدى الشخص المجرم سواء من ناحية تركيبته العضوية (البدنية)، أو النفسية، و أنهما سببان مباشران كلاهما أو إحداهما يدفع المجرم إلى ارتكاب الجريمة.

و سنعرض أهم نظريتين برزتا في هذا الاتجاه، إحداهما عضوية والأخرى نفسية.

أ- نظرية الخلل العضوي

يعتبر "لومبروز" مؤسس هذا الاتجاه. وقد أجرى "لومبروزو" العديد من التجارب السريرية على عدد من جماجم وجثث الأشخاص المجرمين وقارنهم بغير المجرمين ليتوصل إلى العديد من النتائج والتي كان من أهمها:

*- الإنسان المجرم يتميز بشذوذ في تكوينه العضوي ومميزات جسمانية لا تتوفر لدى الشخص العادي، والتي من أهما تشوه في شكل الجمجمة، ضيق في الجبهة، ضخامة في الفكين، عدم انتظام في تركيب الأسنان، بروز في عظم الخدين، اعوجاج أو تشوه في شكل الأنف، طول غير عادي في الأطراف أو الأصابع مع قصر في القامة، غزارة في الشعر.

*- لم يهمل "لومبرزو" الجانب النفسي للشخص المجرم، وأقر بوجود سمات نفسية تدل على إجرامية الشخص استنتجها من خلال الرسومات الموشمة على أجسام الأشخاص المجرمين والتي تعتبر مخيفة ومنافية للأخلاق ومن هذه السمات النفسية: ضعف الإحساس بالألم، غلظة القلب، قسوة المشاعر، انعدام الشعور بالخجل.

اتسمت مدرسة "لومبروزو" بالتصنيف الخماسي للمجرمين، وهم كالتالي:

*- **المجرم بالفطرة:** يتميز هذا النوع من المجرمين بتوافر صفات ومقاييس انتربولوجية ترتد إلى الأزمنة الأولى من مراحل تطور الحياة، حيث كان يتميز بها الإنسان البدائي وتختلف عن الملامح الطبيعية للإنسان العادي في العصر الحديث.

*- **المجرم المجنون:** وتضم هذه الفئة كل شخص مصاب بنقص أو ضعف في قواه العقلية يؤدي إلى فقده للتميز بين الخير والشر.

*- **المجرم بالعادة:** وهو المصاب بنقص عقلي وضعف خلقي، فإذا صادف ظرفا اجتماعيا سيئا كالبطالة أو إدمان الخمور، فإنه يعتاد ارتكاب الجرائم.

*- **المجرم بالصدفة:** ففي الأصل أن هذا النوع من المجرمين لا يوجد لديه أساس ميل للإجرام، لكن تأثير العوامل والمؤثرات الخارجية الطارئة التي بدورها تضعف من مقدرته على كبح جماح نفسه فيقدم على الجريمة.

*- **المجرم بالعاطفة:** ويرتكب هذا النوع من المجرمين جرائمه نتيجة لعاطفته المرهفة والمتأرجحة والتي تتأثر بأسباب متعددة أهمها الغيرة والحسد والحماس والاندفاع والشرف والأخلاق والحب.

ب- نظرية التحليل النفسي

من خلال نظرية التحليل النفسي، أعطى عالم النفس"فرويد" للعوامل النفسية للمجرم أولوية على العوامل العضوية والاجتماعية في إحداث الجريمة، واستند في ذلك على دراسة تأثير الجهاز النفسي على سلوكيات الفرد ومن بينها السلوكيات الإجرامية، وقسم "فرويد" النفس إلى ثلاثة أقسام، الذات الدنيا ، الأنا و الذات العليا.

*- **الأنا الدنيا (النفس):** وتشمل الاستعدادات الموروثة، و النزاعات الغريزية، والميول الفطرية التي تتمركز في ما يسمى اللاشعور.

*- **الأنا (العقل):** وهو الجانب الشعوري العاقل من النفس، مهمتها ضمان التوافق والتلاؤم بين النزاعات الفطرية الغريزية من جهة وبين العادات والتقاليد من جهة أخرى.

*- **الأنا العليا (الضمير):** يضم مجموعة القيم والعادات والتقاليد الموروثة، والروادع المتولدة عن القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية، مهمته مراقبة الأنا ومساءلتها ولومها عن أي تقصير في توجيهها للنزعات الغريزية.

تبدو معادلة "فرويد" في تفسير السلوك الإجرامي، إما فشل "الأنا" في تهذيب "الأنا الدنيا" وبالتالي عدم التوافق بين النزعات الغريزية والقيم الاجتماعية، وإما انعدام "الأنا العليا" وبالتالي طغيان الميول والنزاعات الغريزية لعدم قيامه بتأنيب "الأنا".

المحاضرة الخامسة

النـــــظريـــة الاجـــتمـــاعـــية

إن النظرية الاجتماعية تعتمد في تفسيرها على العوامل الخارجية سواء كانت اجتماعية، اقتصادية، ثقافية.

أولا- نظرية التفكك الاجتماعي

وتعتمد هذه النظرية في تفسيرها للظاهرة الإجرامية على التناقضات الموجودة بين المجتمعات وحتى بين المجتمع الواحد، فقد عنى علماء الإجرام بدراسة ظاهرة الإجرام في المدينة وبمقارنتها بالإجرام في القرية منذ زمن طويل، وقد لوحظ هذا من طرف علماء علم الإجرام مثل "لاكساني"و"بيناتيل" منذ زمن بعيد، وأثبتت الإحصائيات التي أجريت في فرنسا أن سكان المدن وهم يكونون 30 % من مجموع السكان بالدولة يرتكبون من الجرائم عددا يكاد يكون متساويا مع عدد الإجرام التي يرتكبها سكان القرية الذين يمثلون 70 % من سكان البلاد.

من ناحية أخرى يرون أن الإنسان الذي يتلقى نمطا معينا من السلوك خاصة في بداية حياته، متأثرا بوالديه ومحيطه العائلي المصغر، فإن هذا الشخص وتوازيا مع تطور مراحل حياته من مدرسة

إلى عمل سيلتقي بمجموعات من الأشخاص المختلفين في سلوكياتهم، وهو ما يجعله في موقع اختيار من السلوكيات المختلفة وانتهاج الصحيح منها، وهو ما يجعل احتمال اختياره للسلوك الإجرامي قائم.

ثانيا: نظرية المخالطة الفارقة

ازدهرت هذه النظرية على يد "ادوين سذرلاند"، وتقوم على فكرة أن السلوك الإجرامي سلوك مكتسب للقيم والوسائل عن طريق مخالطة المجرمين.

وقد حاول "سذرلاند" شرح هذه المعادلة، مبينا عدة نقاط

1- المجرم لا يولد بطبعه مجرما، وإنما يكتسب السلوك الإجرامي عن طريق التعلم من غيره.

2- تعلم السلوك الإجرامي يتم ضمن جماعة محصورة تتميز بالعلاقات المباشرة و الشخصي، لذلك فوسائل الإعلام تلعب دورا ثانويا في نشوء السلوك الإجرامي.

3- أسبقية تأثر الفرد بالسلوك السائد في جماعة معينة سواء أكان هذا السلوك مطابقا للقانون أم مخالفا له، فيستمر تأثر الفرد بسلوكيات هذه الجماعة رغم اختلاطه بجماعات أخرى.

4- استمرار التأثر فترة من الزمن تسمح للفرد باكتساب مسلك الجماعة في مخالفة القانون.

5- الفرد يصبح مجرما عند طغيان التفسيرات المضادة للقانون على التفسيرات التي تؤيده وتحترمه.

ثالثا: النظرية الاقتصادية

العوامل الاقتصادية مرتبطة أشد الارتباط بالنظام الاقتصادي السائد في بلد ما، من هذا يمكننا تفسير الظاهرة الإجرامية من خلال التعرض إلى دراسة معطيات ومميزات النظام السائد في دولة معينة، وهي التي تطبع النظام الاقتصادي وبالتالي الحالة الاجتماعية.

من جهة أخرى، نجد "ماركس" و"انجلر" واللذان يعتبران من مؤسسي هذه النظرية، حيث ربطا عيوب ومساوئ النظام الرأسمالي بالظاهرة الإجرامية، مما يولد انعدام لفكرة العدالة الاجتماعية والتي تعتبر المحفز لارتكاب السلوكات الإجرامية داخل المجتمع.

المحاضرة السادسة

النـــظـــريـــــة التـــــكامـــليـــــة

الظاهرة الإجرامية هي فاعل وفعل ولا يمكن اجتزائها في أحدهما فقط، ونختزل هذا الاتجاه في النظرية الأكثر أهمية ألا وهي نظرية "**الاستعداد الإجرامي**" أو كما تسمى في مراجع أخرى "**نظرية دي توليو**".

ينطلق "دي توليو" من فكرة أساس، تقوم على التكوين الإجرامي، مفادها أنه كما يتمتع الإنسان بتكوين نفسي وتكوين عقلي وآخر عصبي يجعله قابلا للإصابة بأمراض معينة، فإن لديه أيضا تكوينا إجراميا، إذا ما صادف مؤثرا أو عاملا خارجيا يوقظه، هاجت غرائز الفرد دونما رادع يكبحها ليقع في براثين الجريمة.

وللكشف عن وجود الاستعداد الإجرامي رأى "دي توليو" أنه يجب فحص الشخصية الإجرامية من ثلاث نواحي:

أ- **الفحص الخارجي:** ويشمل أعضاء الجسم الخارجية للشخص للوقوف على ما إذا كانت ذات تكوين طبيعي واستكشاف ما بها من شذوذ.

ب- **الفحص الداخلي:** يشمل أجهزة الجسم المختلفة مثل الجهاز الهضمي، العصبي ،الدوري، البولي، التناسلي وغيرها من الأجهزة.

ج- **الفحص النفسي:** يهدف الفحص النفسي إلى الكشف عن الحالة النفسية للمجرم والكشف عما يصيب غرائز الفرد وميوله من خلل أو اضطراب.

قسم "دي توليو" الاستعداد الإجرامي إلى نوعين، استعداد إجرامي أصيل، واستعداد إجرامي عارض، فالأول يتميز بالثبات والاستمرار ويرجع إلى خلل عضوي ونفسي لدى الفرد، أما الثاني، فيرجع إلى عوامل داخلية تتعلق بتكوين الفرد وعوامل خارجية تأثر عليه وتضعف قدرته في التحكم في غرائزه فيرتكب الجريمة من باب الصدفة، وعلى أساس هذه التصنيف قسم "دي توليو " المجرمين إلى طائفتين:

أ- **المجرم المجنون:** ويعود سبب ارتكابه للجرائم إلى تكوين أصيل سابق على إصابته بالجنون لذلك فشفاء هذا المجرم لا يمنع من احتمال عودته لارتكاب الجرم، لأنه يملك استعداد إجرامي.

ب- **المجنون المجرم:** يرجع ارتكابه للجرائم إلى إصابته بالجنون، لذلك فشفاءه من حالة الجنون يعني زوال سبب الإجرام.

المحاضرة السابعة

العوامل الإجرامية الدافعة إلى ارتكاب الجريمة

أولا: العوامل الداخلية الدافعة إلى ارتكاب الجريمة

تتمثل العوامل الإجرامية في مجموع الصفات والخصائص التي ترتبط بالتكوين الطبيعي للمجرم، وتحديدا منها (الوراثة، النوع، الجنس،...وغيرها).

1- الوراثة

اختلف علماء الوراثة حول تحديد دورها كدافع نحو السلوك الإجرامي، بين رافض لهذا الدور على أساس أن السلوك الإجرامي هو نتيجة العوامل البيئية المحيطة بالمجرم، ومؤيد لهذا الدور وأبرزهم "لومبروز"، الذي يرى أن السلوك الإجرامي يورث من خلال الصفات البدائية و دراسة تاريخ عائلة المجرم.

أما الاتجاه الثالث، يرى عدم تجريد الوراثة من دورها، ولكن الذي يورث ليس السلوك الإجرامي، وإنما الاستعداد الإجرامي والذي يقصد به احتمال سابق يتضمن قوة داخلية تتضافر معها مجموعة من القوى الخارجية فيعبر الاستعداد الإجرامي عن نفسه بصورة سلوك إجرامي.

2- السن : يقسم علماء الإجرام مراحل حياة الإنسان إلى أربعة مراحل، كالتالي:

أ- **مرحلة الطفولة:** تمتاز هذه المرحلة بقلة الجرائم المرتكبة من كلا الجنسين

ب- مرحلة المراهقة أو الحداثة: تمتاز هذه المرحلة بزيادة معدلات الإجرام وخصوصا الذكور بسبب التغيرات الداخلية، سواء البدنية أو النفسية أو العقلية، من جهة فضلا عن تأثر الحدث بالعوامل الخارجية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية.

ج- مرحلة النضج: تتصف الجرائم في هذه المرحلة بالتنوع كجرائم القتل العمد والخطأ، والشروع في القتل وجرائم الاعتداء الجسدي كالضرب والجرح، وجرائم السرقة والاحتيال وخيانة الأمانة، والتزوير وغيرها.

د- مرحلة الشيخوخة: الدافع إلى ارتكاب الجريمة في هذه المرحلة يصبح ضعيف كما ونوعا نتيجة التغيرات التي تصيب جسم الإنسان مثل ضعف القوة البدنية والعقلية.

3- التكوين العضوي والنفسي والعقلي

يقصد بالتكوين مجموعة الصفات والخصائص التي تصاحب الإنسان منذ ولادته أو التي تظهر عليه أثناء حياته، وينقسم هذا التكوين إلى:

أ- التكوين العضوي

يقصد به الصفات الحسية والملموسة المتعلقة بشكل الأعضاء ووظيفتها، وقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة بين الخلل في وظائف الأعضاء و بين ارتكاب السلوك الإجرامي، وأحسن مثال على ذلك الجهاز الغددي الذي له تأثير كبير على السلوك الإنساني لما يفرزه من مواد كيماوية تؤثر على الوظائف الحيوية للجسم.

ب- التكوين النفسي

يقصد به مجموعة العوامل الداخلية التي تساهم في التكوين النفسي للفرد كالوراثة والسن والتكوين الجسدي وما يصيب الفرد من أمراض، وكل هذا مرتبط باحتكاكه بالظروف الخارجية الموجودة في البيئة المحيطة بالفرد.

ج- التكوين العقلي (الذكاء)

علاقة الذكاء بالسلوك الإجرامي تأخذ شكلين، الأول علاقة مباشرة بين الذكاء والسلوك الإجرامي حيث تتطلب الجرائم المرتكبة هنا قدرا من الذكاء كما في الجرائم الاقتصادية، وجرائم التزوير والنصب، أما الشكل الثاني فيمثل العلاقة غير المباشرة بين الضعف العقلي والسلوك الإجرامي حيث لا تتطلب الجرائم المرتكبة هنا مستوى معين من الذكاء كما في جرائم التسول والسب .

المحاضرة الثامنة

العـــــوامـــل الـــــخـــــارجـــــية

ترتبط العوامل الخارجية بطبيعة الوسط الخارجي الذي يعيش فيه المجرم، والذي يختلف من بيئة إلى أخرى، ومن أهم هذه العوامل الخارجية نجد:

أولا- العوامل الطبيعية

ربط علماء الإجرام بين عامل المناخ وبين السلوك الإجرامي، حيث وجدوا أن هنالك علاقة وثيقة بين درجة الحرارة والجرائم المرتكبة، فمثلا الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص مثل جرائم الاعتداء الجسدي تزداد في الأماكن الحارة على اعتبار أن ارتفاع درجات الحرارة يجعل الجسم أكثر حيوية، أما في فصل الشتاء تزداد الجرائم الواقعة على الأموال وبالضبط جريمة السرقة اقترانا مع الليل الطويل

ثانيا- العوامل الاقتصادية والاجتماعية

كثيرا ما تؤدي الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة مهما في تفاقم الظاهرة الإجرامية، وعليه فدراسة علاقة تلك الظروف بالإجرام تكون كالأتي:

أ- العوامل الاقتصادية

تنقسم العوامل الاقتصادية الدافعة إلى السلوك الإجرامي إلى عوامل اقتصادية عامة وخاصة، ويقصد بالأولى العوامل التي تتعلق بالمجتمع بأكمله مثل الكساد الاقتصادي والتقلبات والأزمات

الاقتصادية، أما الثانية فيقصد بها تلك العوامل التي تتعلق بأفراد المجتمع بشكل منفرد مثل الفقر و البطالة، وكلا من الصنفين العامة والخاصة يعتبر دافع لارتكاب السلوك الإجرامي بشرط اقترانه مع ظروف أخرى، ومن بين الجرائم المرتبطة بالعامل الاقتصادي: الجرائم الواقعة على الأموال حيث يدفع الفقر إلى ارتكاب العديد منها مثل السرقة والنصب وخيانة، وكذلك الجرائم الواقعة على الأشخاص والتي لها علاقة كذلك بالفقر جريمة إجهاض الزوجة أو قتل الأطفال الحديثي الولادة خشية الإملاق .

ب- العوامل الاجتماعية

من بين العوامل التي يمكن أن تشكل بيئة اجتماعية دافعة لارتكاب الجريمة نجد: الأسرة، المدرسة، الأصدقاء.

ثالثا- العوامل الثقافية والسياسية

أ- العوامل الثقافية

يقصد بالبيئة الثقافية مجموعة العوامل الاجتماعية والقيم المعنوية التي تسود في مجتمع معين، ويشمل ذلك ما يسود المجتمع من أفكار وقيم أخلاقية وعادات وتقاليد اجتماعية ومن خبرات معنوية مكتسبة ومما يحضى أفراد المجتمع من تعليم وتمسك بتعاليم الدين، ويشمل كذلك ما يتوافر في المجتمع من وسائل إعلام وما يصيب المجتمع من تقدم علمي واخذ بالأساليب الحديثة في تنظيم شؤونهم.

ب- العوامل السياسية

يمكن معالجة تأثير عامل السياسة على السلوك الإجرامي من خلال تقسيم العمل السياسي إلى مستويين: المستوى الأول يسمى بالسياسة الداخلية والتي تعمل من خلالها على تنظيم العلاقة بين النظام الحاكم والشعب، أما المستوى الثاني فيسمى بالسياسة الخارجية والتي تعمل من خلالها على تنظيم العلاقة مع الدول الأخرى، وكلا النوعين يكون دافع نحو السلوك الإجرامي متى تهيأت الظروف المناسبة له.